

تأجيل محاكمة ضباط السويس في قضية قتل المتظاهرين إلى 13 نوفمبر



الأربعاء 14 سبتمبر 2011 12:09 م

قررت محكمة جنایات السويس فى جلستها المنعقدة الاربعاء بمحكمة القاهرة الجديدة بالتجمع الخامس تأجيل محاكمة 14 من الضباط وأفراد الأمن وآخرين فى قضية إتهامهم بقتل 17 متظاهرا وإصابة 300 آخرين إبان التظاهرات المناوئة لنظام الرئيس المخلوع حسنى مبارك التى اندلعت منذ 25 يناير الماضى وذلك لجلسة 13 نوفمبر المقبل لتحقيق طلبات الدفاع □
ونسبت النيابة العامة إلى المتهمين إنهم خلال الفترة من 25 وحتى 29 يناير بدائرتى السويس والأربعين, قام ضباط وأفراد الشرطة بإطلاق الرصاص على المتظاهرين وبيتوا النية على قتلهم خلال المظاهرات السلمية التى شهدتها البلاد بسبب سوء وتردى الأوضاع الإقتصادية والسياسية التى تعانى منها البلاد, فقتلوا 17 متظاهرا وأصابوا 300 آخرين بإصابات متفاوتة جراء الأعيرة النارية التى أطلقوها □

وأكدت أن القيادات الأمنية والمتهمين من الضباط أصدرورا أوامر صريحة لأفراد الشرطة بإطلاق الأعيرة النارية على المتظاهرين فى غير الأحوال المصرح بها, وإشتركوا فى قتل المتظاهرين مع سبق الاصرار والترصد بأن بيتوا النية خلال الاحداث التى شهدتها البلاد □
وأضافت النيابة أن هناك من بين القتلى أطفالا لم يتجاوز عمرهم الثامنة عشرة عاما جراء إطلاق الأعيرة النارية صوب المتظاهرين فى بعض ميادين محافظة السويس وتسليحهم بأسلحة خرطوش □□ وطالبت بتوقيع أقصى عقوبة بحق المتهمين, واصفة إياهم بـ "الرعونة" وانهم لم يقدروا الموقف □

والمتهمون فى القضية هم اللواء محمد محمد عبدالهادى مدير أمن السويس والعقيد هشام حسين حسن أحمد والعميد علاء الدين عبدالله قائد الأمن المركزى بالسويس والمقدم إسماعيل هاشم هاشم والنقيب محمد عازر والنقيب محمد صابر عبدالباقي والنقيب محمد عادل عبد اللطيف والملازم أول مروان توفيق وعريف شرطة أحمد عبدالله أحمد ورقيب قنديل أحمد حسن, بالإضافة إلى إبراهيم فرج صاحب معرض سيارات وأبناءه عيسوى وعادل وعربى □

أش أ